مبادئ الميزانية العامة للدولة:

1- مبدأ السنوية:

أن يتم تحضير اعتماد الميزانية بشكل دوري و أن يتم تنفيذها خلال فترة مقبلة تقدر بالسنة

الاستثناءات

- ميزانية الاثنا عشر (الميزانية الشهرية المؤقتة)
- الاعتمادات الاضافية
- رخص البرامج

....

2- مبدأ الوحدة:

أن تدرج جميع نفقات الدولة و إيراداتها في وثيقة واحدة و ذلك لتسهيل معرفة المركز المالي للدولة من خلال مقارنة مجموع نفقاتها بمجموع إيراداتها

الاستثناءات

- الميزانيات المستقلة
- الميزانيات غير العادية أو الاستثنائية
- الميزانية الملحقة
- الحسابات الخاصة بالخزينة

3- مبدأ الشمولية أو العمومية:

أن تشمل الميزانية العامة للدولة كل الإيرادات العامة والنفقات العامة ودون إجراء أي مقاصة

- قاعدة عدم تخصيص الإيرادات
- قاعدة تخصيص النفقات

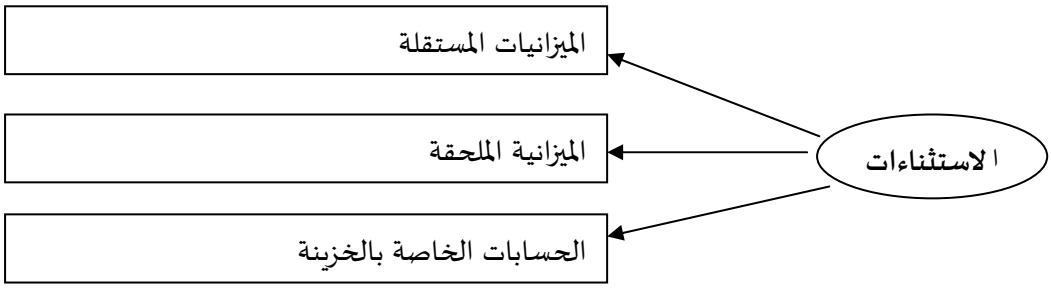

استثناءات مبدأ عدم تخصيص الايرادات

الإجراءات الخاصة ضمن الميزانية العامة للدولة التي تحكم الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات المالية

الحسابات الخاصة للخزينة

تعديل التوزيع الأولي للاعتمادات المالية

نقل الاعتمادات المالية: يتم نقل الاعتمادات المالية من برنامج إلى آخر على مستوى نفس الوزارة أو الهيئة العمومية بموجب مرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير أو مسؤول الهيئة العمومية المعني.

تحويل الاعتمادات المالية: يتم تحويل الاعتمادات المالية ما بين برامج وزارات أو هيئات عمومية مختلفة بموجب مرسوم رئاسي يتخذ بناء على تقرير مشترك بين الوزير المكلف بالمالية ووزراء القطاعات أو مسؤولي الهيئات العمومية المعنيين، ويتم إبلاغ البرلمان بذلك.

حركة الاعتمادات المالية: يقصد بحركة الاعتمادات المالية، كل عملية تعديل تطرأ خلال السنة الجارية على توزيع الاعتمادات المالية داخل البرنامج. ويمكن أن تتعلق بالأبواب والبرامج الفرعية والأنشطة والأنشطة الفرعية.

4-<u>قاعدة توازن الميزانية</u>:

المقصود بتوازن الميزانية هو تساوي الإيرادات و النفقات، وهذا ما يطلق عليه بالمفهوم التقليدي لتوازن الميزانية وهو مقترن بالتوازن المحاسبي

لكن مع التطورات الاقتصادية والمالية أصبح مفهوم التوازن يشمل التوازن الاقتصادي العام. لذا ظهر في المالية العامة الحديثة ما يعرف بنظرية العجز المنظم كوسيلة للتوسع الاقتصادي في حالة الركود، و ذلك عل حساب التوازن المحاسبي.

المبادئ الحديثة للميزانية العامة للدولة على ضوء القانون العضوي 15/18

- **مبدأ الشفافية:**

شفافية الميزانية تتمثل في وضوح وموثوقية ودورية وتوقيت تقديم التقارير والمعلومات المتعلقة بالمالية العامة. حيث تسمح الشفافية المالية بسهولة إطلاع المواطنين على تصور الدولة فيما يتعلق بإدارتها للموارد المالية، إضافة إلى توفير المعلومات المالية الدقيقة التي تعكس الوضع المالي الحقيقي. بالإضافة إلى الانتظام في نشر التقارير المالية.

- **مبدأ الأداء:**

يتمثل الأداء في القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة من خلال تحسين النجاعة الاقتصادية والاجتماعية للبرامج العمومية وتامين جودة الخدمات المقدمة. كما يسمح هذا المبدأ بمتابعة مدى تحقيق الأهداف المسطرة وبلوغ الأهداف المرجوة باستخدام مؤشرات الأداء. حيث يجب تقييم وتبرير الاعتمادات المالية والنتائج المنتظرة وفقا للأهداف المحددة ومؤشرات الأداء المرتبطة بهذه الأهداف. كما نجد أن التقرير الوزاري للمردودية، توضح من خلاله الظروف التي نفذت فيها البرامج المسجلة في الميزانية وكذا مدى بلوغ الأهداف المتوقعة التي يتم قياسها وتتبعها من خلال مؤشرات الأداء المرتبطة بها.

- **مبدأ الاستقرار:**

يجب أن تتميز القائمة التقديرية للبرامج بطابع استقراري ودائم،يضمن توازن البرمجة والتنفيذ الميزانياتيين. كما أن إعداد الميزانية وفق الإطار الميزانياتي متوسط المدى يسمح باستقرار النموذج الميزانياتي، وهو ما ينعكس بالايجاب على الميزانية العامة للدولة والاقتصاد الوطني عموما.

- **مبدأ المسؤولية:**

أي مسؤولية فاعلو التسيير من خلال تقديم مزيدا من الحرية في التصرف مقابل المساءلة. كما تعتبر المساءلة نتيجة لكل من الشفافية والمشاركة. وذلك لأنها تعبر عن القدرة على توضيح كيفية تخصيص الأموال العامة، بالإضافة إلى تحمل نتائج القرارات من طرف صانعي القرارات على مستوى الميزانية. حيث تتوزع المسؤولية بين الآمر بالصرف والمراقب الميزانياتي والمحاسب العمومي.